

دور النوافذ المالية الإسلامية في توسيع الوصول إلى المنتجات المالية الإسلامية وتعزيز الشمول المالي – تجربة كل من بريطانيا والجزائر

The role of Islamic financial windows in expanding access to Islamic financial products and promoting financial inclusion – the experience of both Britain and Algeria.

عزيزة نواره

جامعة فرحات عباس – سطيف 1، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال في ظل العولمة

khadra34@gmail.com، (الجزائر)، LEMAC

تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور النوافذ المالية الإسلامية في توسيع الوصول إلى المنتجات المالية الإسلامية وتعزيز الشمول المالي؛ وذلك من خلال عرض تجربة كل من بريطانيا والجزائر. وفعاليتها في تقديم المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع المعايير التنظيمية المحلية والدولية، والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية. من خلال فهم واقع النوافذ الإسلامية، مع التركيز على دورها في تقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ضمن نظام مالي تقليدي قائم على الربا. خلصنا في هذه الدراسة إلى أن النوافذ الإسلامية في القطاع المصرفي تمثل أمرا حتميا وليست أمرا اختياريا، بحيث تختلف التحديات والعوائق من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى عدم توافق هذه النوافذ الإسلامية مع الهيكل العام للبنوك التقليدية. كلمات مفتاحية: النوافذ الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية، الشمول المالي.

Abstract:

This study aimed to examine the role of e-finance institutions in accessing and distributing electronic financial products, exploring the challenges of illicit practices. It examined the experiences of both British and international institutions, focusing on their effectiveness in providing financial products and services that comply with Islamic law and are independent. By understanding the experience of Islamic financial institutions, we concentrated on their role in offering Sharia-compliant services within the traditional, interest-based financial system.

This study concludes that Islamic banking windows are a necessity, not an option, in the banking sector. The challenges and obstacles vary from country to country, and these Islamic windows are not always compatible with the general structure of conventional banks.

Keywords: Islamic banking windows, Islamic financial products, financial inclusion.

مقدمة:

في ضوء الانتشار الواسع للتمويل الإسلامي عالميًا، وتزايد الوعي بأهميته كبديل يجمع بين الالتزام الديني والكفاءة الاقتصادية، بدأت العديد من البنوك التقليدية في اتخاذ مبادرات نحو تبني نماذج مصرفية مختلطة تتيح لها تقديم الخدمات المالية الإسلامية مع الحفاظ على إطارها المؤسسي. ومن أبرز هذه النماذج "النوافذ الإسلامية"، وهي أقسام متخصصة داخل البنوك التقليدية تُعنى بتقديم منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. هذه العملية التي يتمكن من خلالها الأفراد أو المجموعات من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية، من أجل تلبية احتياجاتهم، والسعي نحو تطوير وتنظيم جديد للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية بهدف استخدام الموارد والفرص بشكل أكثر فعالية، وعليه فهي تلعب دوراً حيوياً في اقتصاديات العديد من دول العالم باعتبارها من أبرز محركات النمو الاقتصادي في تلك الدول. وقد بدأت الجزائر باتخاذ خطوات نحو تبني الصيرفة الإسلامية كخيار استراتيجي ضمن نظامها المصرفي استجابةً للطلب المتزايد على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة. وقد تجلّى هذا التوجه بوضوح من خلال تخصيص نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية، وهو نهج مرن يسمح بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية دون الحاجة إلى إنشاء بنوك مستقلة جديدة.

هذا وتساهم النوافذ الإسلامية في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي من خلال تحفيز المصارف التقليدية المنافسة إلى تقديم الخدمة، ومن خلال تنمية التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الدولية التي سعت من جانبها إلى تطوير منتجات إسلامية جديدة، كما أظهرت هذه التجربة في كثير من الدول الإسلامية أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية، ومنها المجتمع الجزائري، حيث أن إقدام البنوك التقليدية على افتتاح نوافذ إسلامية إنما هو اعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، كما أن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي بحيث يتوسع الأول على الثاني إذا أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة.

هذا ويعتبر النظام المصرفي من ضمن القطاعات التي أولت اهتمامها بالنوافذ الإسلامية وطبقها، ليس بصفة اختيارية، وإنما مواكبة للتطورات العالمية، ولإجراء هذا التحول من

الضروري تحديد استراتيجية تحول واضحة تأخذ التحديات والعوائق في الاعتبار، لذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية، التطرق إلى تجربتي كمن بريطانيا والجزائر في مجال النوافذ المالية الإسلامية بنظرة تحليلية وذلك للإجابة على الإشكالية التالية:

ماهو دور النوافذ المالية الإسلامية في توسيع الوصول إلى المنتجات المالية الإسلامية وتعزيز الشمول المالي في كل من بريطانيا والجزائر؟ .

وبناءً على هذا السؤال، يمكن صياغة الفرضية التالية: إن التحول نحو النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ليس سوى خطوة شكلية دون أي تغيير جوهري في النموذج المصرفي.

أولاً: مدخل مفاهيمي للنوافذ المالية الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية والشمول المالي
1. ماهية النوافذ المالية الإسلامية:

تعود فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للمصارف التقليدية إلى مطلع سبعينيات القرن الماضي، وذلك بعد ظهور البنوك الإسلامية وخصوصاً بعد تجسيدها على أرض الواقع بعدما كانت مجرد فكرة فقط، فقامت المصارف التقليدية بالتصدي لها من خلال التشكيك في مصداقية العمل في هذه البنوك، والأساليب الاستثمارية والتمويلية التي تستخدمها، إلا أن هذه المحاولات كان مصيرها الفشل، حيث عرفت البنوك الإسلامية نمواً معتبراً وإقبالاً متزايداً في الطلب لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية. وأمام هذا النمو والإقبال المتزايد على البنوك الإسلامية اضطرت الكثير من المصارف التقليدية في الدول العربية الإسلامية والغربية إلى خوض تجربة العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية، أو المشاركة في تأسيس وإدارة صناديق استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. (جعفر هني، 2017، صفحة 96)

هذا ولقد تعددت التسميات المختلفة حول مفهوم الفروع الإسلامية أو النوافذ الإسلامية أو الشبايك، ليعرفها البعض على أنها تلك الفروع التي تنتمي لمصارف ربوية، وتمارس جميع النشاطات المصرفية طبق الأحكام الشريعة الإسلامية. كما يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية

الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية . كما يعرفها البعض على أنها تلك الوحدات التنظيمية التي تديرها البنوك التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات الإسلامية، كما يطلق على النوافذ الإسلامية بظاهرة النظام المزدوج أي النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية. (رمضاني والبرود، 2017، صفحة 152)

2. المنتجات المالية الإسلامية

المقصود بالمنتجات المالية الإسلامية هو ما يتكون من الصيغ والعقود والآليات المالية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وتضاهي في إمكانية تطبيقها ومرونتها المنتجات المالية المعاصرة، ولكنها تمتاز بالمبادئ والمميزات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي من الملكية والمشاركة وأن الغنم بالغرم والخراج بالضمان. كما تعرف بأنها "تصرف اختياري لحل مشكلة محددة أو الوصول لهدف معين بوسيلة مالية، وقد تقتصر على عقد واحد، أو عدة عقود. وتشمل أنواع التصرفات المختلفة من معاوضات ومشاركات والتوثيقات والتبرعات. فالمنتج المالي من حيث المبدأ يشمل العقود المسماة (كالسلم والإجارة والمشاركة)، والتطبيقات المختلفة التي تتفرع عنها كالمربحة للأمر بالشراء، والتي تهدف لحل مشكلة أو معالجة قضية مالية خاصة، ويترجم ذلك عادة في شكل عقد أو منظومة من العقود والشروط والترتيبات التي تكفل تحقيق هذا الغرض.

ركز التعريف الأول على المنتجات المالية الإسلامية بشكل مباشر وفقاً لما تتضمنه من إجراءات وحلول وعقود تلتزم في أساسها بأحكام الشريعة الإسلامية، وذكر منها الملكية والخراج بالضمان، في حين توسع التعريف الثاني في طرح مفهوم المنتج المالي بشكل عام سواء كان تقليدياً أو إسلامياً، مبيناً أن هذا المنتج قد يكون بسيطاً وقد يكون مركباً، ليميز بعد ذلك بين المنتج التقليدي والإسلامي بتسميته البعض. المنتجات المالية الإسلامية التي خصص لها الفقه الإسلامي أسماء معينة وحدد لها أحكام خاصة تتعلق بها، فالمنتج المالي التقليدي أيضاً تصرف اختياري ذو صبغة مالية لحل مشكلة أو لبلوغ هدف مالي، وإنما يتم ذكر مصطلح إسلامي للتمييز بين المنتجات المالية التي أوجدتها الصناعة المالية التقليدية القائمة على الفوائد الربوية والفكر المادي البحت في حين يصطلح على تسمية منتجات مالية أخرى بالإسلامية للدلالة على مرجعيتها في أصل وجودها واستخدامها وغاياتها لأحكام الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي.

بناء على ما سبق يمكن القول بأن المنتج المالي الإسلامي: "هو ذلك التصرف الاختياري الذي يهدف إلى حل مشكلة معينة بوسيلة مالية بغية تحقيق هدف مالي اقتصادي انطلاقاً من عقود شرعية مسمأة والتزاماً بمبادئ المعاملات المالية الإسلامية، فهو أداة في يد المنظومة المالية الإسلامية تستخدمه لتحقيق غايات محددة وجد من أجلها أساسها العدل وحفظ المصالح فالحيل أيضاً منتجات كونها تصرفات اختيارية تحقق غاية مالية أو اقتصادية إلا أنها غير مقبولة شرعاً".

3.عموميات حول الشمول المالي:

1.3 مفهوم الشمول المالي: (خضير، 2021، صفحة 453)

يعرف الشمول المالي على أنه تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح.

وعرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة التثقيف الدالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

2.3 خصائص الشمول المالي: (حرواش وزروقي، 2023، صفحة 207)

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول ، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير المتعاملين البنوك وتشمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية ، وجمعيات تعاونية ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية وشركات التأمين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلوكية واللاسلكية ، والتحول البرقي، ومكاتب البريد وغيرها من الأنشطة التي تتيح

الوصول إلى منافذ البيع، وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفاعلة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم وهو ما يعزز انتشار فكرة الشمول المالي، كما يساعد الشمول المالي أيضا تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الإنتاجية والدخول، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية، كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي.

4. مساهمة خدمات النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي (خضير، 2021، الصفحات 455-457)

إن انتشار مفهوم الشمول المالي لدى عدد كبير من الدول الإسلامية ذات الكثافة السكانية العالية يساعد في توزيع نشاط الصيرفة الإسلامية في تلك البلدان ومن حول العالم، حيث يعتبر الشمول المالي هدف مشترك للكثير من الدول فهو يلعب دور بالغ الأهمية في الحد من الفقر وتقليص درجة التفاوت في الدخل وزيادة النمو الاقتصادي، وإن محدودية الموارد المالية وجفاف قنوات التمويل الذاتية، أدى الحكومة إلى اللجوء إلى النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من أجل تمويل الوحدات الاقتصادية، وبذلك يمكن لصيغ التمويل الإسلامية المساهمة في إنشاء مشروعات تنمية حقيقية تنبني على المشاركة واقتسام المخاطر وتحارب الفقر، وتحت على التكافل الاجتماعي، وتعمل على تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية. فهي تعتبر كأحد أهم أطواق النجاة من هذه الظاهرة، وللمرونة العالمية التي تتسم بها الصيغ التمويلية التي تعتمد في تلبية احتياجات العديد من القطاعات الاقتصادية، وتخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية المنتجات الآتية:

- **المرابحة:** هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع الزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.
- **المشاركة:** هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح. المضاربة

هي عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية المسعى مقرض للأموال، رأس المال اللازم للمقاول، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح.

- **الإجارة:** هي عقد إيجار يوضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية المؤجر تحت تصرف الزبون ويسمى المستأجر، وعلى أساس الإيجار سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد.
- **السلم:** هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تسلم له أجلا من طرف زبونه، مقابل الدفع الفوري والنقدي.
- **الاستصناع:** هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء سلعة وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين
- **حسابات الودائع:** هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين، عند الطلب أو حسب شروط مشفق عليها مسبقا.
- **الودائع في حسابات الاستثمار:** هي توظيفات الأجل، تترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح.

تعتبر صيغة المراجعة من خلال آلية الوعد بالشراء من الوحدات الاقتصادية والوعد بالبيع من جهة التمويل؛ تحقق ضمانا لجدية تنفيذ المشروعات، وإن استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذا فعالية للتمويل القائم على الديون التقليدية، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتأمين الأصغر لتعزيز فرص الحصول على التمويل.

ثانيا: تحليل التجربة البريطانية وتقييمها

1. أفضل المصارف الإسلامية في بريطانيا:

في العالم الغربي المملكة المتحدة هي بمثابة بوابة المالية الإسلامية، حيث تستحوذ على أعلى نسبة من المصارف والشركات المالية في أوروبا من حيث تقديم الخدمات المالية الإسلامية،

كما تدير جملة من الأصول التي قدرت بـ 54.3 مليار جنيه إسترليني لسنة 2018، أما حجم التمويل الإسلامي فقد بلغ حوالي 74,9 مليار جنيه إسترليني بنهاية سنة 2018 بالإضافة إلى ذلك تعمل بريطانيا على تعبئة الموارد حوالي 74,9 مليار جنيه إسترليني بنهاية سنة 2018 بالإضافة إلى ذلك تعمل بريطانيا على تعبئة الموارد المالية الخارجية، الأمر الذي يجعلها تترفع على عرش المرتبة الأولى ضمن البلدان الأوروبية من حيث الأصول المالية الإسلامية ومختلف الودائع المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.(طاهري و حمزة، 2024، صفحة 269)،
والجدول التالي يوضح أفضل المصارف الإسلامية في بريطانيا:

جدول رقم (01): أهم المصارف الإسلامية في دولة بريطانيا

المصرف الإسلامي	سنة الإنشاء
البنك الإسلامي البريطاني –الريان حاليا-	2004
مصرف الشرق الأوسط لندن	2007
مصرف قطر الإسلامي	2008
مصرف جيت هاوس الإسلامي	2008
بنك أبوظبي الإسلامي	2012

المصدر: (طاهري و حمزة، 2024، صفحة 263)

2.الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في بريطانيا(طاهري و حمزة، 2024، صفحة 266، 267)

بالرغم من الاهتمام من طرف الحكومة البريطانية بالمالية الإسلامية القديم، غير أن الإقلاع في التعامل في بعض المسائل الضريبية والقانونية لم يتم تقنينه إلا من طرف مجلس خبراء قانونيين والذي تشكل لهذا الهدف، وأيضا مصلحة الضرائب والجمارك ووزارة المالية كجهات حكومية هي المسؤولة وذلك بغرض العمل على عصنة التمويل الإسلامي، وقد تم الاعتماد في ذلك على مجموعة من التدابير والإجراءات التشريعية والجبائية والقانونية تم الإقلاع فيها ابتداء من سنة 2003 والتي تمثلت فيما يلي:

الإلغاء العام للازدواج الضريبي المفروض على معاملات العقود الرهنية المتعلقة بالعقارات، ليشمل الشركات والأفراد وكان ذلك سنتي 2005 والتي بعدها على التوالي، وتقليل الأعباء الضريبية عليهما وإلغاء تلك الضريبة المفروضة على الأرباح الرأسمالية بالإضافة إلى رسوم الدمغة المتعلقة بها؛ المبادرة من طرف سلطة إشراف وجبائية في مناسبة كل من القواعد الشرعية للتعاملات الإسلامية المالية مع التشريعات التنظيمية والقوانين المعمول بها في بريطانيا. -سن صيغ الإجارة والمرابحة عام 2005 وبعدها صيغة المشاركة المنتهية بالتملك عام 2006 وإدراجها من بين الآليات التمويلية لاقتناء السكنات ومعاملة عوائدها كما تعامل به فوائدها على الإقراض جبائياً كما عمم إلغاء الازدواج الضريبي عليهما؛

-ضم مفهوم الوكالة بالاستثمار ومصطلح المضاربة في التكييف القانوني لصيغة الوديعة المصرفية ومنح الحرية لأصحاب الودائع في المفاضلة بين تكييف ودائعهم في المصارف الإسلامية على أساس القانون الذي يحكمها أو على الأساس الشرعي الذي ينتج عنه تقاسم الأرباح والخسائر، ومعاملة أرباحها التي تنتج عنها معاملة الفوائد من حيث الجانب الضريبي.

3. التجربة البريطانية في النوافذ الإسلامية: (نادي و مغتات، 2021، صفحة 406)

قطع التمويل الإسلامي في بريطانيا شوطاً كبيراً إذا ما قورن بما هو موجود في بلاد أخرى غير إسلامية، بل ربما حتى إسلامية. وقد لعبت عوامل كثيرة الدور في هذا المجال، من ذلك وعي الجالية المسلمة واهتمامها المبكر بالاقتصاد الإسلامي، حيث تعود تجربة التمويل الإسلامي في السوق المالية البريطانية إلى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي بالسماح لعدة شركات استثمار إسلامية بالعمل من خلال مكاتب أونوافذ في مدينة لندن؛ منها شركة الاستثمار الإسلامية الدولية القابضة (International Holding Islamic Banking System) وبيت التمويل الإسلامي (Islamic Finance House) المتمركزتين في لوكسمبورغ، والبنك الإسلامي الدولي الدانماركي (Islamic Bank International of Denmark) وكذلك شركة تكافل لوكسمبورغ ودار المال الإسلامي ومن خلال المباحثات في سوق المعادن في لندن لتوفير السيولة للمؤسسات الشرق أوسطية، وللمستثمرين في تلك المناطق ومن خلال مصرف البركة الدولي الذي قام بشراء شركة هار جريف سكيوريتيز (Hargrave Securities) عام 1982 الحاصلة على رخصة مزاولة قبول

الودائع من قبل بنك إنجلترا، غير أنّ المصرف لم يباشر العمل باسمه إلا في عام 1987 واستمر في ذلك إلى عام 1993، حيث قام بإغلاق عملياته والتخلي عن الرخصة التي مُنحت له من مصرف إنجلترا، وقد استمرت مجموعة البركة في العمل كشركة استثمارية بعد إعادة ترتيب أعمالها في لندن منذ عام 1993. وإلى جانب مصرف البركة الدولي الذي كان يعمل كمصرف تجزئة إسلامي متكامل كانت هناك مصارف ومؤسسات تمويلية عالمية تُقدم خدمات مالية إسلامية عبر نوافذ مخصصة لذلك منذ عام 1993 ومع حلول عام 1997 عرف السوق البريطاني تطوراً من نوع آخر تمثل في قيام المصرف المتحد الأهلي الكويتي بإنشاء وحدة تابعة له عُرفت بالمنزل لتقديم تمويلات للجالية المسلمة لشراء المنازل من خلال برنامجي المربحة والإجارة، ثمّ تبعه في ذلك مصرف اتش أس بي سي (HSBC) عام 2003 ، ومؤسسة البراق التابعة لمصرف إي بي سي العالمي (A)، International ، ثم السماح في عام 2004 بإنشاء أول مصرف تجزئة إسلامي، وهو المصرف الإسلامي البريطاني ثم أتبع بأربعة مصارف استثمارية وشركة تكافل واحدة : وهي بنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي وبنك لندن والشرق الأوسط وبنك غيت هاوس وبيت التمويل الأوروبي وشركة السلام للتأمين الحلال.

ثالثاً: تحليل التجربة الجزائرية وتقييمها

1. متطلبات فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر:

يتطلب فتح نافذة للمعاملات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية العاملة في السوق الجزائرية استيفاء مجموعة من المتطلبات الأساسية، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية (Daham & Kuidri, 2025, pp. 287, 288)

1.1 المتطلبات القانونية: وتشمل هذه المتطلبات الجوانب التشريعية التي يجب الالتزام بها، مثل:

- إصدار قرار من الجمعية العامة للبنك التقليدي بالموافقة على إنشاء نافذة إسلامية، إلى جانب مناقشة التعديلات اللازمة على النظام الأساسي؛
- الحصول على موافقة البنك المركزي، وفقاً للشروط التي يفرضها، والتي يجب الالتزام بها بدقة؛
- تكليف الإدارة القانونية بدراسة الآثار القانونية لعملية الانتقال، بما في ذلك العواقب والعقوبات المحتملة.

2.1 المتطلبات الشرعية: تتعلق هذه المتطلبات بضرورة ضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، وتشمل ما يلي:

- تعيين هيئة إفتاء وهيئة رقابة شرعية للإشراف على فتح وتشغيل النافذة الإسلامية،
 - تعيين مدققين شرعيين داخليين لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية،
 - إلغاء جميع المعاملات التي تخالف الشريعة الإسلامية، بغض النظر عن شكلها أو نوعها،
 - ضمان الفصل التام بين الموارد المالية الحلال والموارد المالية المحرمة.
- ## 3.1 المتطلبات الإدارية: تركز هذه المتطلبات على تنظيم الجانب الإداري لعملية التحول، وتشمل ما يلي:
- تعديل النظام الأساسي للبنك ولوائحه الداخلية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 - تشكيل لجنة متخصصة لإدارة وتنفيذ عملية التحول؛

- تدريب الموظفين ورفع مستوى وعيهم بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي العمليات؛
- تطوير الموارد البشرية من خلال برامج تدريبية متخصصة في العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأساليب التمويل الإسلامي.

2. ظهور النوافذ الإسلامية في الجزائر (MELALA, 2025, pp. 5, 6)

يُعدّ النظام 20- 02 الصادر في رجب 1441 هـ، الموافق 15 مارس 2020 م، حجر الزاوية في تأسيس العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، إذ يسمح للبنوك والمؤسسات المالية بفتح نوافذ لتقديم الخدمات المصرفية في إطار الشريعة الإسلامية، التي حددت الإطار التنظيمي والعمليات المصرفية المختلفة ذات الصلة.

يُعرّف النظام 20- 02 العمليات المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي وقواعد ممارسته من قبل البنوك والمؤسسات المالية. ويُعرّف مصطلح "العمل المصرفي الإسلامي" بأنه عملية مصرفية لا تتضمن تحصيل أو دفع فوائد، شريطة أن تتوافق هذه العمليات مع الأحكام المشار إليها في المواد من 66 إلى 69 من المرسوم رقم 11-3 بشأن العملة والاقتصاد. كما يُفصّل هذا النظام العمليات المصرفية المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي والقواعد التي تُنظّم ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى شروط الحصول على ترخيص مسبق من مصرف الجزائر.

علاوة على ذلك، تُعرّف المادة 17 من هذا النظام نافذة الصيرفة الإسلامية بأنها هيكل داخل البنك أو المؤسسة المالية مسؤول حصراً عن خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، حيث يجب الفصل التام بين محاسبتها ومحاسبة الهياكل الأخرى للبنك. كما تنص المادة 22 من هذا النظام على أن منتجات الصيرفة الإسلامية تخضع لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية (20-02-2020).

وتنص المادة 2 من هذا النظام أيضاً على حظر الربا في الصيرفة الإسلامية، إذ تنص على عدم جواز تحصيل أو دفع أي فوائد على أي معاملة مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية. في الوقت نفسه، تنص المادة 12 من النظام نفسه على أن الودائع في حسابات الاستثمار هي ودائع لأجل يتركها المودع تحت تصرف البنك، وتُستثمر في التمويل الإسلامي وتُدرّ أرباحاً. وبالتالي، فإن إيداع مبالغ كبيرة من رأس المال في نوافذ الصيرفة الإسلامية من شأنه أن يزيد من ربحية البنوك التقليدية.

جدول رقم (02): أهم النظم القانونية والمنظمة للتعاملات المالية في الجزائر

القانون	المحتوى
القانون رقم 90-10 مؤرخ في 14 ابريل 1990 يتعلق بالتقيد والقرض ج ر رقم 16 الصادرة بتاريخ 23 رمضان 1410	تنظيم السوق النقدي والمالي بالجزائر وفي بابه الثالث الذي تضمن الترخيص والاعتماد وفي مجموع مواد المنظمة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية التي تريد فتح فروعها بالجزائر وعلى هذا الأساس: - يعتبر بنك البركة الذي تأسس في عام 1991 كأول مصرف إسلامي، وذلك وفقا للترخيص الممنوح له من قبل بنك الجزائر. - بنك السلام الذي تأسس في سبتمبر 2008 وهو ثاني بنك بمعاملات تتوافق مع الشريعة الإسلامية.
أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 غشت 2003 يتعلق بالتقيد والقرض المتمم والمعدل	يتضمن في مواد 66-69 تنظيم وكيفية التعامل من خلال العمليات المصرفية، التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية مع الزبائن. وكذا في المادة 73 الذي يوضح شروط خضوع أموال الجمهور المودعة في البنوك والمؤسسات المالية.
نظام رقم 02-18 مؤرخ في 4 نوفمبر 2018 ج ر رقم 73 الصادرة بتاريخ 01 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 09 ديسمبر 2018	المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وتوضيح عمليات التمويل والاستثمار والمنتجات التشاركية، والذي يعنى بفتح شبك المالية التشاركية اي النافذة الإسلامية والذي يعتبر خطوة جيدة لتأطير المالية الإسلامية وبالتالي تحسين المنظومة المصرفية الجزائرية.
القانون رقم 20-02 المؤرخ في مارس 2020 ج ر العدد 16 الصادرة في 24 مارس 2020	يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، القواعد المطبقة عليها، شروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر

المصدر: (نادي ومغتات، 2021، صفحة 409)

3.عمليات التمويل الإسلامي(بنك الجزائر، 2025، صفحة 58، 60)

في نهاية سنة 2024 بلغ حجم الودائع المتعلقة بالتمويل الإسلامي 793,5 مليار دينار مسجلا ارتفاعاً مقابل 678,2 مليار دينار نهاية 2023 و 554,0 مليار دينار نهاية 2022، وهو ما

يمثل نمو بنحو 17%، أقل بقليل من العام السابق (+22,4%) سجل رصيد حسابات الودائع نموا بنسبة 23.7%، ليبلغ 521.7 مليار دينار في نهاية 2024، مقابل 421,7 مليار دينار في نهاية 2023 ساهم هذا التطور بنسبة 86.8% في الزيادة الإجمالية لهذه الودائع.

من جهة أخرى، ارتفع قائم حسابات الاستثمار بنسبة 5.9% (أي ما يعادل +15.2 مليار دينار)، ليبلغ 271.8 مليار دينار في نهاية 2024. حيث أن هذه الزيادة تتناقض مع ما تم تسجيله في نهاية سنة 2023، حيث انخفض رصيد حسابات الاستثمار بنسبة 14.4% مقارنة بالسنة التي سبقتها. وعلى مستوى البنوك العامة واصل حجم الودائع المتعلقة بالتمويل الإسلامي اتجاهه التصاعدي ليصل إلى 188,4 مليار دينار في نهاية سنة 2024.

وفقا لنوع المنتج، ظلت التمويلات من خلال آلية «السلم» في المرتبة الأولى بنهاية عام 2024 حيث تمثل نسبة 32,73%، مقارنة بنسبة 40,91% في العام السابق. وتأتي التمويلات بواسطة المراجعة في المرتبة الثانية بنسبة 32,63% مقابل 30,42% في العام الذي سبقه أما التمويلات من نوع «الإجارة»، فاحتلت المرتبة الثالثة بنسبة 22,86% بنهاية عام 2024، مقارنة بنسبة 21,89% في نهاية عام 2023.

في نهاية سنة 2024، سجل التمويل بصيغة السلم» تراجعاً بنسبة 7,2%، وذلك بعد أن كان قد سجل ارتفاعاً بنسبة 21.9% في سنة 2023، حيث ارتفع من 153,9 مليار دينار في نهاية 2022 إلى 187,7 مليار دينار في نهاية 2023، لينخفض بعد ذلك إلى 174.2 مليار دينار سجل حجم التمويل بصيغة المراجعة ارتفاعاً بنسبة 7245 مع نهاية سنة 2024. مقابل 17.6 في نهاية سنة 2023، ليبلغ حجم التمويلات 173,6 مليار دينار. أما بالنسبة إلى «الإجارة»، فقد بلغ حجم التمويل 121.7 مليار دينار في سنة 2024، مقابل 100.4 مليار دينار في سنة 2023، مسجلة بذلك نموا بنسبة 21.2% مقابل زيادة قدرها 16,1% في نهاية سنة 2023.

واصلت كل من صيغتي الاستصناع والمضاربة تسجيل تطورات ملحوظة على مستوى حجم التمويل، حيث بلغت نسبة النمو 212% و 63,8%

والجدول الموالي يوضح تطور حجم منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر:

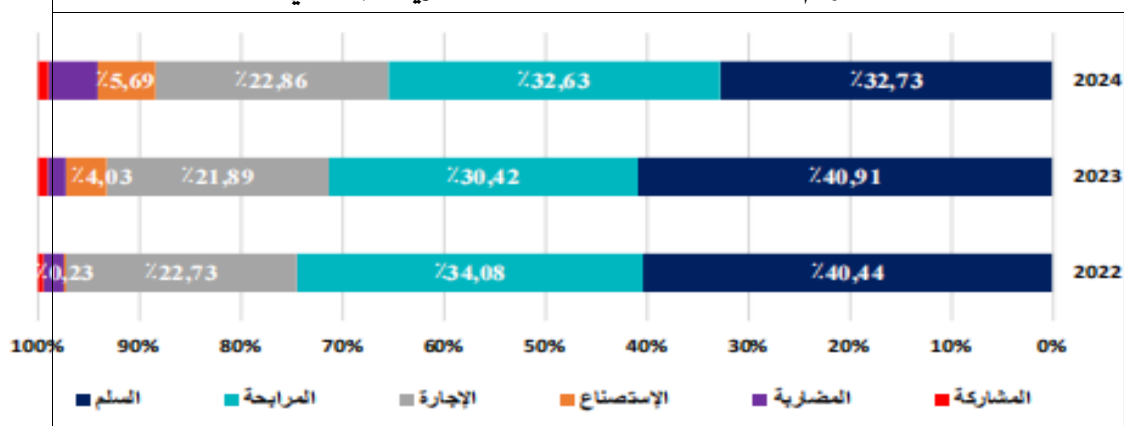
جدول رقم (03): قائمة منتجات التمويل (مليار دينار نهاية الفترة)

2024	2023	2022	2021	منتجات التمويل
173,6	139,5	129,7	130,7	المرابحة
5,4	4,2	2,0	1,1	المشاركة
25,7	8,3	7,6	6,0	المضاربة
121,7	100,4	86,5	83,9	الإجارة
174,2	187,7	153,9	133,1	التمتاع
30,3	18,5	0,9	11,1	الإستصناع
1,4	0,1	0,0002	-	أخرى (قرض حسن حجي)
532,2	458,7	380,5	365,9	المجموع الكلي
٪8,6	٪4,7	٪1,6	٪0,5	حصة المصارف الصومية
٪91,4	٪95,3	٪98,4	٪99,5	حصة المصارف الخاصة

المصدر: (بنك الجزائر، 2025، صفحة 61)

ويمكن إعادة صياغة الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(01): هيكل قائمة منتجات التمويل الإسلامي



المصدر: (بنك الجزائر، 2025، صفحة 61)

4. تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر (خطوي ولسلوس، 2020، صفحة 931، 932)

يواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات والعقبات والتي تتلخص فيما يلي:

1.4 البيئة القانونية: تحتكم المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي، وهو ما يجعل من البيئة المصرفية الجزائرية غير ملائمة لنشاط هذه المؤسسات نظرا للاختلافات الجوهرية التي تميزها عن نظام عمل المؤسسات المالية التقليدية ، وهذا بالرغم من صدور النظام 02 18- المتعلق بالصيرفة التشاركية، إذ يبقى هذا التنظيم غير كاف في ظل دعوات لتعديل قانون النقد والقرض ليتضمن تنظيماً أكبر وأعمق للصيرفة الإسلامية. ومن بين أهم معوقات العمل المصرفية الإسلامي في الجزائر عموماً القوانين الضريبية والقانون التجاري ونظام التأمينات لما لهذه القوانين من تأثير على تطور وانتشار المعاملات المصرفية الإسلامية.

2.4 نقص في كفاءة الموارد البشرية: تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر مشكلة نقص في العنصر البشري المؤهل والمتخصص في مجال العمل المصرفية الإسلامي لأن معظم العاملين في هذه النوافذ يتم استقطابهم من البنوك التقليدية لخبرتهم في مجال العمل المصرفي والذين تلقوا تكوينهم وفق النظم المالية التقليدية مما يصعب عليهم التأقلم مع فلسفة العمل المصرفي الإسلامي.

3.4 معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات: تشير التجربة إلى أن الكثير من البنوك التقليدية التي ترغب في تقديم منتجات مصرفية إسلامية فيها جنباً إلى جنب مع المصرفية التقليدية لا تعطي انتباهاً كافياً لأمرين هامين:

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفية الإسلامي؛

- التباطؤ أحياناً في تلبية احتياجات العمل المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.

4.4 علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة للبنك:

ويشمل ذلك العلاقات مع الإدارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي، ومجلس الإدارة وجمعية المساهمين في المصرف والتي تتضمن ما يلي:

- **التبعية وعدم الاستقلال التام:** من ضمن التحفظات التي تثار حول النوافذ الإسلامية أن هذه النوافذ كما تبين في السابق أنها تابعة للبنوك التقليدية وليست مستقلة عنها، وهذا مما يشجع إلى انتقاء الحاجة إلى إنشاء المزيد من البنوك الإسلامية.
- **اختلاط الأموال:** من ضمن الأمور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية والتي تقلق كثيرا الهيئات الشرعية ما قد يحدث من اختلاط أموال الفروع الإسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيس الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليه.

خاتمة:

وختاما لما تم عرضه فإن النوافذ المالية الإسلامية في القطاع المصرفي التقليدي تمثل أحد أوجه وأشكال العولمة؛ كونها تؤدي إلى توسيع المنتجات المالية التي تؤدي إلى تحقيق شمول مالي، كطريقة مبتكرة لضمان استمرارية المعاملات المالية والمصرفية، فبالإضافة إلى تحسين سرعة الخدمات المالية وملاءمتها وكفاءتها لعبت التكنولوجيا المالية دورا هاما في تحقيق الشمول المالي، ومنه توفير الإستراتيجيات اللازمة لمواجهة الأزمات الحالية والمقبلة والتحديات المالية للاستفادة من الفرص البديلة. ومن نتائج البحث التي تم التوصل إليها نذكر ما يلي:

✓ تعود فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للمصارف التقليدية إلى مطلع سبعينيات القرن الماضي؛

✓ يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية؛

- ✓ يطلق على النوافذ الإسلامية بظاهرة النظام المزدوج أي النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية؛
- ✓ الشمول المالي هو تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح؛
- ✓ يعتبر اللجوء إلى النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من أجل تمويل الوحدات الاقتصادية والحد من الفقر وتقليص درجة التفاوت في الدخل وزيادة النمو الاقتصادي أداة لتعزيز الشمول المالي الذي يعد هدفاً مشتركاً للكثير من الدول؛
- ✓ في العالم الغربي المملكة المتحدة هي بمثابة بوابة المالية الإسلامية، حيث تستحوذ على أعلى نسبة من المصارف والشركات المالية في أوروبا من حيث تقديم الخدمات المالية الإسلامية؛
- ✓ قطع التمويل الإسلامي في بريطانيا شوطاً كبيراً إذا ما قورن بما هو موجود في بلاد أخرى غير إسلامية، بل ربما حتى إسلامية. وقد لعبت عوامل كثيرة الدور في هذا المجال، من ذلك وعي الجالية المسلمة واهتمامها المبكر بالاقتصاد الإسلامي؛
- ✓ وإلى جانب مصرف البركة الدولي الذي كان يعمل كمصرف تجزئة إسلامي متكامل كانت هناك مصارف ومؤسسات تمويلية عالمية تُقدم خدمات مالية إسلامية عبر نوافذ مخصصة لذلك منذ عام 1993؛
- ✓ في بريطانيا تم إلغاء الازدواج الضريبي المفروض على معاملات العقود الرهنية المتعلقة بالعقارات، سن صيغ الإجارة والمرابحة عام 2005 وبعدها صيغة المشاركة المنتهية بالتملك عام 2006 وإدراجها من بين الآليات التمويلية لاقتناء السكنات؛
- ✓ وفي بريطانيا أيضاً، تم ضم مفهوم الوكالة بالاستثمار ومصطلح المضاربة في التكيف القانوني لصيغة الوديعة المصرفية ومنح الحرية لأصحاب الودائع في المفاضلة بين تكيف ودائعهم في المصارف الإسلامية على أساس القانون الذي يحميها أو على الأساس

- الشرعي الذي ينتج عنه تقاسم الأرباح والخسائر، ومعاملة أرباحها التي تنتج عنها
معاملة الفوائد من حيث الجانب الضريبي؛
- ✓ يتطلب فتح نافذة للمعاملات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية العاملة في
السوق الجزائرية استيفاء مجموعة من المتطلبات الأساسية، والتي يمكن تصنيفها إلى
ثلاث فئات قانونية، شرعية وأخرى إدارية؛
- ✓ يُعدّ النظام 20-02 الصادر في رجب 1441 هـ، الموافق 15 مارس 2020 م، حجر الزاوية
في تأسيس العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، إذ يسمح للبنوك والمؤسسات المالية
بفتح نوافذ لتقديم الخدمات المصرفية في إطار الشريعة الإسلامية، التي حددت الإطار
التنظيمي والعمليات المصرفية المختلفة ذات الصلة؛
- ✓ في نهاية سنة 2024 بلغ حجم الودائع المتعلقة بالتمويل الإسلامي في الجزائر 793,5 مليار
دينار مسجلاً ارتفاعاً مقابل 678,2 مليار دينار نهاية 2023 و 554,0 مليار دينار نهاية
2022؛
- ✓ ظلت التمويلات من خلال آلية «السلم» في المرتبة الأولى بنهاية عام 2024 حيث تمثل
نسبة 32,73%، مقارنة بنسبة 40,91 % في العام السابق. وتأتي التمويلات بواسطة
المرابحة في المرتبة الثانية بنسبة 32,63% مقابل 30,42% في العام الذي سبقه أما
التمويلات من نوع «الإجارة، فاحتلت المرتبة الثالثة بنسبة
- ✓ 22,86% بنهاية عام 2024، مقارنة بنسبة 21,89% في نهاية عام 2023؛
- ✓ واصلت كل من صيغتي الاستصناع والمضاربة تسجيل تطورات ملحوظة على مستوى
حجم التمويل، حيث بلغت نسبة النمو 212 % و 63,8%؛
- ✓ يواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات والعقبات تتمثل
في البيئة القانونية؛ بحيث تحتكم المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر للقوانين ذاتها
التي تنظم العمل المصرفي التقليدي، نقص في كفاءة الموارد البشرية، عدم ملاءمة
النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفية
الإسلامي والتباطؤ أحياناً في تلبية احتياجات العمل المصرفي الإسلامي من نظم

وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.

✓ من ضمن التحفظات التي تثار حول النوافذ الإسلامية أن هذه النوافذ أنها تابعة للبنوك التقليدية وليست مستقلة عنها، بالإضافة إلى ما قد يحدث من اختلاط أموال الفروع الإسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيس الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليه.

المراجع:

- Daham, a., & Kuidri, K. (2025). Reality and Challenges of Islamic Banking Windows in Algeria – The Case of the Islamic Banking Window at the Banque Extérieure d’Algérie(BEA) as a Model . Journal of Contemporary Business and Economic Studies , 282- 295.
- MELALA, I. (2025). Islamic Banking Windows in Algeria: Reality, Challenges and Future Direction. finance and business economic review , 4- 15.

• بنك الجزائر. (2025). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر: بنك الجزائر.

• حمزة طاهري، وعلي حمزة. (2024). التجربة البريطانية للنوافذ الإسلامية وأفرها في انتشار الصيرفة الإسلامية -دراسة تحليلية-. مجلةالمقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، 260- 281.

- زينب إيمان حرواش، و بلال زروقي. (2023). دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر بين التحديات والتطلعات. مجلة المعيار ، 199-218.
- عقبة خضير. (2021). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي. مجلة المنهل الاقتصادي ، 449-458.
- لعلا رمضاني، و ام الخير البرود. (2017). تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية -حالة الجزائر-. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة ، 150-165.
- محمد جعفر هني. (2017). نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، 91-112.
- مفيدة نادي، و صابرينه مغتات. (2021). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظرية والتطبيق -دراسة حالة "TRUST BANK". مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، 401-420.
- منير خطوي، و مبارك لسلوس. (2020). النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح. مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، 922-943.